

إبدال الهمزة من الواو المفتوحة في فاء الكلمة لغير علة تصريفية

دراسة دلالية بين المعنى الواحد والمعنيين

د. خولة جعفر القرالة*

تاريخ تقديم البحث: ٢٠١٩/٦/١١م.

تاريخ قبول البحث: ٢٠١٩/١١/٥م.

مُلخَص

جاءت هذه الدراسة للوقوف على حقيقة ظاهرة إبدال الهمزة من الواو المُحرَّكة بالفتحة اللّازمة في فاء الكلمة لغير علة تصريفية تُسوّغه أو يُعلّلُ بها؛ لأنّ هناك من علماء اللّغة مَنْ أنكره وحمله على النُدرة والشّدوذ، ومنهم مَنْ قيدهُ في أمثلةٍ ثلاثةٍ مُتمثلةٍ في قول: أناة، وأحد، وأسماء، في وناة، ووحد، ووسماء مع مجانبته لوجه الدّقة - كما اجتهدت الدراسة - في المثال الأوّل منها (أناة) وفي أمثلة أخرى وقفت عليها، وحملت على هذا الوجه من الإبدال أيضاً، مُعتمدةً في ذلك على معايير للاستدلال على كون الهمزة مبدلةً من الواو أو العكس، أو أنّهما لغتان كلٌّ منهما أصلٌ قائمٌ برأسه، ومنها المعنى الدلالي للمثال المحمول على هذا الوجه من الإبدال، وكثرة استعماله أو قلته.

كما وقفت الدراسة من خلال البحث والتحرّي على أمثلة ليست بالقليلة جاءت على هذا الوجه من الإبدال، وأكدتهُ فيها في مثل ذلك الموضوع من الكلمة وهو فائها، وبالحرّكة ذاتها فيه وهي الفتحة اللّازمة، رادةً في ذلك على كلّ مَنْ أنكره وجعله من القليل الشاذّ - كما سبق - وعلى مَنْ علّل وجهه هذا الإبدال بأنّه جاء لضعف الواو بسبب ما يدخلها من الحذف والإبدال، ووضوح الهمزة وجلادتها؛ لأنّه قد ورد في الاستعمال اللّغوي ما هو على النقيض من ذلك وهو إبدال الواو الأضعف بالهمزة الأجلد، نحو قول: واكل، وواحد في: آكل، وأخذ، وهي اللّغة المنسوبة لأهل اليمن أو ل (طيء).

* قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الحسين بن طلال، معان، الأردن.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة. الكرك، الأردن.

The Replacement of the Bilabial Approximant "waw" by the Glottal Stop Hamza in the Medial Consonant of the Word for Reasons Other Than Morphological: A semantic Study Between one Meaning and Two Meanings

Dr. khawla Jaa'far Al-Qaralleh

Abstract

This study aims at investigating the phenomenon of replacing the bilabial approximant "waw" by the glottal stop "hamza" in the medial consonant of the trilateral roots. The study is concerned with this phenomenon when it occurs in the medial consonant that it is followed by fatha, i.e., the lax front open unrounded vowel, and which cannot be due to morphological causes. Some linguists deny this replacement process and describe it as rare and irregular. Some restrict it to the following three examples only: [^ˀanāh], [^ˀaḥad], and [^ˀasmā^ˀ] from [wanāh], [waḥad], and [wasmā^ˀ] respectively which seems to be an imprecise stand point. This study strives to analyze the first example [^ˀanāh] and some other examples the study came across. It is concluded that, based on inference criteria, the replacement of "waw" by hamza or "hamza" by "waw" process is active in these examples, or that each one of them is a separate root based on the meaning and how commonly or rarely the form is used.

The study found through search and investigation a good number of examples in which this replacement process takes place. All these examples apply this process in the second consonant of the root when followed by fatha. This rebuts the argument of those who deny the occurrence of replacement in these examples or describe it as rare and irregular, or those who attribute this process to the weakness of "waw" since it is subject to deletion and replacement and the clarity and solidity of "hamza". This is so since the reverse occurs when the more solid hamza was replaced by the weaker "waw" as in [wākala] and [wāḥada] from [>ākala] and [>āḥada] which was attested in Yemeni Arabic or the variety of Arabic spoken by the tribe of (ṭayy^ˀ).

التمهيد

تُعَدُّ ظاهرة التَّبَادُل بين كثير من حروف العربية لغير علةٍ تصريفيةٍ توجبها، أو تُسَوِّغها من سنن العربية وسماتها، وفي هذا أورد السيوطي عن أبي حيان قوله: "قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: قلما تجد حرفاً إلا وقد جاء فيه البَدَلُ ولو نادراً"^(١)، فهم لسبب لهجيٍّ أو لآخر يُضْطَرُّون إلى إحلال حرف محلَّ حرف آخر في كلمة ما حيث يتأتى من ذلك أن يكون لتلك الكلمة صورتان في اللفظ، ولمعنى واحد فيهما.

لكنَّ هذه الظاهرة لم تكن واقعة أو موجودة بين حروف العربية على إطلاقها، بل كانت بين الحروف التي تجمعها في الأغلب علاقة تَشَارُكِيَّة أو تَقَارِيْبِيَّة في الصِّفَةِ أو في المخرج أو في كليهما. ومن هذه الحروف التي تجمعها مثل هذه العلاقة ووقع بينهما تبادل في فاء الكلمة حرفا الواو غير المدية والهمزة المُحَرَّكَتَيْن بالفتح وهو محور هذه الدراسة، وأخصَّ في المقام الأوَّل إبدال الهمزة من الواو؛ لأنَّ هناك من أنكره وحمله على النَّدرة والشُدُوذ وحَصَرَهُ في أمثلة لا تتجاوز عدتها الثلاثة - كما سيَتَبَيَّن -.

والواقف على العلاقة الصوتية بينهما ووجد أنَّها قائمة بينهما في الصفة وفي المخرج فعلاقة التَّجَانُس أو التَّشَارُك بينهما عند الأقدمين، والتَّقَارِب عند المحدثين موضعها صفة الجهر، فهما أختان عند الأقدمين لكونهما من الأصوات المجهورة،^(٢) ومبنى مذهبه قائم على تعريفهم الصوت المجهور، فقد عرّفوه بأنَّه "حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النَّفَس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصَّوت"^(٣)، والهمزة والواو من الأصوات التي تمنع النَّفَس أن يجري معها. أمَّا المحدثون

(١) السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (ت ٩١١ هـ/١٥٠٥م): المزهرة في علوم اللّغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصحّحه، وعنون موضوعاته، وعلّق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلى محمد البجاوي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٨٦م، ٤٦١/١.

(٢) انظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠ هـ - ٧٩٦م)، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٥، ١٣٤٠ هـ/٢٠٠٩م، ٤٣٤/٤، وابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ/١٠٠١م): سرّ صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: د. حسن الهنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢، ١٤١٣ هـ/١٩٩٣م، ١/٦٩، ٢/٥٧٣، والعكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت ٦١٦ هـ-١٢١٩م): اللّباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: د. عبد الإله نيهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سورية، ط ١، ١٤١٦ هـ/١٩٩٥م، ٢/٤٦٤.

(٣) انظر: الكتاب، ٤٣٤/٤، وسرّ صناعة الإعراب، ٢/٧٢٩، واللّباب، ٢/٤٦٤.

فقد عرفوه بأنه الحرف أو الصوت "الذي يهتزّ معه الوتران الصوتيان"^(١) عند النطق به "نتيجة انقباض فتحة المزمار، وضيق مجرى الهواء، واقتراب الوترين الصوتيين اقتراباً يسمح للهواء بالتأثير فيهما بالاهتزاز"^(٢)، أمّا المحدثون فوافقوا القدامى في كون الجهر صفة للواو فقط^(٣)، أمّا الهمزة فذهبوا إلى أنّ تحديد صفة الجهر لها لا يتفق ورايهم، إذ ذهبوا إلى أنّها -على أرجح آراء المعاصرين- صوت "لا هو بالمجهور ولا بالمهموس"^(٤)؛ لأنّ الوترين الصوتيين اللذين يُنسبُ الجهر والهمس إلى ذبذبتهما أو عدم ذبذبتهما يكونان حال النطق بالهمزة في وضع لا يمكن وصفه معها بالذبذبة أو عدمها^(٥)؛ "لأن فتحة المزمار معها مغلقة إغلاقاً تاماً، فلا نسمع لهذا ذبذبة الوترين الصوتيين، ولا يُسمح للهواء بالمرور إلى الحلق إلا حين تنفرج فتحة المزمار ذلك الانفراج الفجائي الذي يُنتج الهمزة"^(٦)، وهذا الرأي لا ينقض قول الأقدمين؛ لأنّ مدلول الهمس والجهر عند كلِّ مختلفٍ عمّا عند الآخر^(٧)، فالجهر عند الأقدمين -كما سبق القول- هو إشباع الاعتماد على الحرف في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه، والهمزة تتصف بهذه الصفة -كما سيتبين- من وصف المحدثين لمخرجها من أنّه من المزمار^(٨)، أو من الحنجرة وهي سابقة للحلق^(٩) ويتم ذلك بانطباق الوترين الصوتيين انطباقاً تاماً، وحبس الهواء خلفهما... ثم ينفرج الوتران فيخرج الهواء فجأة^(١٠)، فيسمع صوت انفجاريّ هو ما نُعبّر عنه بالهمزة^(١١)، وبناء على هذا فإنّ الهمزة قاربت الواو في صفة الجهر كما قاربت الواو الهمزة في

- (١) أنيس، إبراهيم: الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٥، ١٩٧٩م: ص٢٠؛ وانظر: هلال، عبد الغفار، حامد: أصوات اللغة العربية، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٣، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ص١٣٦، وبشر، كمال محمد: الأصوات العربية، مكتبة الشباب، ص٨٨.
- (٢) الأصوات اللغوية، ص١٣٦.
- (٣) انظر: الأصوات اللغوية، ص٢١، ٨٨، ١٣٣، ورمضان، محيي الدين: في صوتيات العربية، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، ص١٦٤، وهلال، عبد الغفار حامد: اللهجات العربية نشأة وتطوراً، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ص٢١١، والأصوات اللغوية، ص٨٨.
- (٤) الأصوات اللغوية، ص٩٠؛ وانظر: أصوات اللغة العربية، ص١٥٢، واللهجات العربية نشأة وتطوراً، ص٢١٠، والأصوات العربية، ص٨٨، ١١٢.
- (٥) بشر، كمال محمد: دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨، ص٥٨، الأصوات العربية، ص١١٢.
- (٦) الأصوات اللغوية، ص٩٠.
- (٧) الغوث، مختار: لغة قریش، دار المعراج الدولية للنشر، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ص٣٩.
- (٨) انظر: الأصوات اللغوية، ص٨٩، أصوات اللغة العربية، ص١٥١،
- (٩) انظر: في صوتيات العربية، ص٨٢، والأصوات العربية، ص١١٢، ١١٤. اللهجات العربية نشأة وتطوراً، ص٢١٠.
- (١٠) انظر: دراسات في علم اللغة، ص٧٥، والأصوات العربية، ص١١٢.
- (١١) الأصوات اللغوية، ص٩٠.

صفة الشدة فالهمزة من الأصوات الشديدة^(١)، أمّا ما يسمّيها المحدثون الانفجاريّة (plosive) التي يجمعها قول: "أَجَدْتَ طَبَقَكَ"^(٢) والصوت الشديد أو الانفجاريّ "هو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه"^(٣)، أي أن جَرِيَّ صوته ينحصر عند إسكانه في مخرجه فلا يجري والرّخوة بخلافها^(٤)، أو ما يسمّيها المحدثون بالأصوات الاحتكاكيّة^(٥).

أمّا الواو فهي من الأصوات المتوسطة بينهما، أي بين الشديدة والرّخوة^(٦) فهي في اصطلاح المحدثين ليست بالانفجاريّة ولا الاحتكاكيّة، وسمّوها الأصوات المائعة (liquids)^(٧) في حين كان سمّاها عند الأقدمين الأصوات "المعتدلة" أو "ما بيّنيّه"^(٨)؛ "لأنّها ممّا لا ينمُّ له الانحصار ولا الجزي"^(٩).

وانّما جعلت وغيرها من الأصوات التي يجمعها في اللفظ قول (لم يزوعنّا) بين هاتين الصفتين "لأنّ الشديدة هي التي ينحصر الصوت في مواضعها عند الوقف، وهذه الأحرف الثمانية ينحصر الصوت في مواضعها عند الوقف ولكنّ تعرض أعراضٌ توجب خروج الصوت من غير مواضعها"^(١٠).

(١) انظر: الكتاب، ٤/٤٣٤، وسرّ صناعة الإعراب، ١/٦١، وابن عصفور الإشبيلي، علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ/١٢٧٠م): الممتع في التصريف، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ٢/٦٧٢، والأصوات اللغويّة، ص٩٠، والأصوات العربيّة، ص٩٨، ٩٩، ١١٥.

(٢) انظر: الأصوات اللغويّة، ص٢٣، والأصوات العربيّة، ص٩٨، ١٠٠، ١١٥، ١١٦، وأصوات اللّغة العربيّة، ص١٤٣.

(٣) انظر: الكتاب، ٤/٤٣٤، وسرّ صناعة الإعراب، ١/٦١، واللّباب، ٢/٤٦٥، والممتع في التصريف، ٢/٢٧٢، والأصوات اللغويّة، ص٢٣، وأصوات اللّغة العربيّة، ص١٤٣.

(٤) الاسترلابادي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ/١٢٨٧م): شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين رمضان، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م قسم ١، ج٣/٢٥٨، وانظر: العيني، بدر الدين محمد بن أحمد (ت٨٥٥هـ/١٤٥١م): شرح المراح في التصريف، حققه وعلّق عليه: د. عبد الستار جواد، ص١٦٨، الأصوات اللغويّة، ص٢٣، ٢٤.

(٥) انظر: الأصوات اللغويّة، ص٢٤، وأصوات اللّغة العربيّة، ص١٤٣، والأصوات العربيّة، ص٩٩.

(٦) انظر: سرّ صناعة الإعراب، ١/٦١، وأبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ/١٣٤٤م): ارتشاف الضّرْب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة، د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ١/١٧.

(٧) انظر: الأصوات اللغويّة، ص٢٤، وأصوات اللّغة العربيّة، ص١٤٣.

(٨) القوشجي، علاء الدين علي بن محمد (ت٨٧٩هـ/١٤٧٤م): عنقود الزواهر في الصّرف، دراسة وتحقيق، أ.د. أحمد عفيفي، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ص٢٣٦.

(٩) شرح شافية ابن الحاجب، قسم ١، ج٣/٢٥٨، وانظر: الممتع في التصريف، ٢/٦٧٣، وشرح المراح في التصريف، ص١٦٧، وعنقود الزواهر، ص٢٣٦.

(١٠) شرح شافية ابن الحاجب، قسم ١، ج٣/٢٦٠؛ وانظر: الممتع في التصريف، ٢/٦٧٣.

هذا ولم تقف العلاقة الصوتية بين ذينك الصوتين عند تينك الصفتين النَّقَارِيَّتَيْنِ بل تعدّتهما إلى صفتين أُخْرِيَيْنِ تَشَارِكِيَّتَيْنِ تجمعهما، أولاهما: أنَّهما من الأصوات المُنفَتحة، والأصوات المُنفَتحة هي ما عدا المُطبَّقة من الأصوات، أي ما عدا (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء)^(١)، و في هذا قال سيويوه معللاً سبب التسمية هذه "والمُنْفَتحة كُلُّ ما سوى ذلك من الحروف؛ لِأَنَّكَ لا تُطبِّق لشيءٍ مِنْهُنَّ لسانك، ترفعه إلى الحنك الأعلى"^(٢)، والمعنى أَنَّ "موضعها لا ينطبق مع غيره، ولا ينحصر الصوت معها كإحصاره مع المُطبَّقة"^(٣).

وثانيهما: أنَّهما من الأصوات المسمَّاه المُنخَضة أو المُستقلَّة^(٤)، أي التي يَسْتَقِلُّ اللِّسانُ بها أو ينخفض عند تَلْفُظِها^(٥) وينخفض عن الحنك الأعلى ويمرُّ الهواء في أقصى الحنك دون أن يحدث أي نوع من الصفير، أو الحفيف^(٦)، بخلاف نقيضتها من الأصوات المُستعلِّية التي يستعلِّ اللِّسانُ عند تَلْفُظِها، ويرفع الحنك الأعلى، وهي سبعة يجمعها قول: "قظ، خص، ضغط"^(٧).

أمَّا فيما يتعلَّق بمخرج كُلِّ منهما فقد كان موضع خلاف بين الأقدمين والمحدثين، إذ وصفه الأقدمون وصفاً كشف عن العلاقة التَّباعدية بينهما فيه، خلافاً للوصف الدقيق الذي وصفه المحدثون له الذي تبيَّن من خلاله وجود علاقة تقاربية بينهما فيه، وَوَجْهُ ذلك فيما يتعلَّق بالهمزة أَنَّ الأقدمين يرون أَنَّ مخرجها من أقصى الحلق^(٨)، في حين يرى المحدثون أَنَّها من الحنجرة أو من المزمار - كما سبق أن أشرنا - وذلك لِأَنَّهُ عند النَّطق بها "تنطبق فتحة المزمار انطباقاً تاماً، فلا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق، ثم تنفرج فتحة المزمار فجأة، فيُسمع صوت انفجاريّ هو ما نُعبّر عنه بالهمزة"^(٩)، ومهما

(١) سرّ صناعة الإعراب، ٦١/١؛ وانظر: أصوات اللّغة العربيّة، ص ١٤٥.

(٢) الكتاب، ٤٣٦/٤؛ وانظر: سرّ صناعة الإعراب، ٦١/١.

(٣) اللّباب في علل البناء والإعراب، ٤٦٦/٢.

(٤) سرّ صناعة الإعراب، ٦١/١، وارتشاف الضّرْب، ١٧/١.

(٥) برجستراسر: التطور النحوي للغة العربيّة، أخرجّه وصحّحه وعلّق عليه: د. رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرّفاعي، الرياض، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ص ١٦.

(٦) خلف، عادل: أصوات اللّغة العربيّة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٤م، ص ٧٠.

(٧) انظر: سرّ صناعة الإعراب، ٦١/١، وارتشاف الضّرْب، ١٧/١، والتّطور النّحوي للغة العربيّة، ص ١٦.

(٨) انظر: الكتاب، ٤٣٣/٤، والفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ/٩٨٧م): التكملة، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٧هـ/١٩٩٩م، ص ٢٢٨، وسرّ صناعة الإعراب، ٤٦/١، والممتع في التصريف، ٦٦٨/٢.

(٩) الأصوات اللغويّة، ص ٩٠؛ وانظر: هلال، عبد الغفار، أصوات اللّغة العربيّة، ص ١٥١، والأصوات العربيّة، ص ١١٤، ودراسات في علم اللّغة، ص ٥٧.

يكن من أمر فقد قبل بعضهم وصف الأقدمين لمخرج الهمزة بأنّه من أقصى الحلق" بافتراض واحد هو أنّهم ربّما أطلقوا الحلق على منطقة واسعة تشمل الحنجرة وغيرها، وتكون الحنجرة حينئذ هي المقصودة بد(أقصى الحلق)"^(١)، وعلى أيّة حال فالمخرجان متقاربان ومتجاوران"^(٢).

أمّا الواو فمخرجها عند القدماء من بين الشفتين^(٣)، لكنّ هذا التحديد لم يتفق مع وجهة المحدثين الذين ذهبوا كما أثبتت البحوث الصوتية التجريبية إلى أنّ مخرجها ليس الشفتين فقط كما ظنّ القدماء بل هو في الحقيقة من أقصى اللسان حين يقترب من أقصى الحنك، غير أنّ الشفتين حين النطق بها تستديران، أو بعبارة أدقّ تكمل استدارتهما... ولعلّ استدارتهما مع الواو هو الذي جعل القدماء ينسبون مخرج الواو إلى الشفتين^(٤)، وعليه فإنّ العلاقة الصوتية بينهما في المخرج تقاربية إلى حدّ ما.

ومهما يكن من أمر فإنّه لمّا كان بينهما هذا التقارب والتشابه في الصفة أو في المخرج ناوبت الهمزة الواو وأبدلت منها لمّا كانت الواو فاء الكلمة في الميزان الصرّفيّ ومحرّكة بحركة لازمة - أي لغير علّة - ضمّة كانت تلك الحركة أو كسرة أو فتحة لغير علّة تصريفية تكون مسوّغة لهذا الإبدال أو محمولاً عليها، إذ وردت الكلمة تارة بالواو على أصل وضعها، وأخرى بالهمزة على الإبدال، إلّا أنّ ما كان جائزاً مستحسنًا من هذا الإبدال في فصيح كلام العرب هو الإبدال من الواو لمّا كانت محرّكة بحركتي الضمّة والكسرة اللازمتين - كما سبق - بخلافه منها لمّا كانت محرّكة بالفتح - كما سيتبيّن - ووجّه ذلك في الواو المضمومة أنّهم ذهبوا إلى أنّ إبدال الهمزة منها مقيس^(٥) مطرّد^(٦) في كلام العرب وأنّه جائز جوازاً حسناً - كما سبق - وذلك استتقالاتاً للواو المضمومة؛ لأنّها كالواوين^(٧)، أو "لأنّ الواو

(١) الأصوات العربية، ص ١١٢.

(٢) هلال، عبد الغفار، أصوات اللّغة العربيّة، ص ١٢٦.

(٣) انظر: الكتاب، ٢٣٣/٤، وسرّ صناعة الإعراب، ٥٢/١-٥٣، واللّباب، ٤٦٤/٢، والممتع في التصريف، ٦٧٠/٢.

(٤) الأصوات اللغوية، ص ٤٣؛ وانظر: هلال، عبد الغفار: أصوات اللّغة العربيّة، ص ١٢٠، ١٢٦، والأصوات العربيّة، ص ٩٥، ١٣٣.

(٥) البعلّي، محمد بن أبي الفتح (ت ١٣٠٩هـ/١٧٠٩م): الفخر في شرح جمل عبد القاهر، تحقيق: د. ممدوح محمد خسارة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ٩٤/٢.

(٦) انظر: الكتاب، ٣٣١/٤، وسرّ صناعة الإعراب، ٩٢/١، ٥٩٥، وشرح المراح في التصريف، ص ٢٤٠، وفي صوتيات العربيّة، ص ٨٤.

(٧) انظر الكتاب، ٣٣١/٣، وابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ/١٠٠١م): المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، وزارة المعارف العموميّة، إدارة إحياء التّراث القديم، ط ١، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م، ٢١٢/١، ٢١٣، وعلي الأيوبي، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل (ت ٧٣٢هـ/١٣٣١م): الكناش في فنيّ النحو والصرّف، دراسة وتحقيق، د. رياض بن حسن الخوّام، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ٢٢١/٢، وشرح المراح في التصريف، ص ٢٤٠.

مقدّرة بضمّتين فإذا انضمت ضمّاً لازماً فكأنّه اجتمع ثلاث ضمّات وكلُّ ذلك مُسْتَنْقَلٌ؛ فهُرِبَ منه إلى ما لا يُفدَّر بضمّتين وهو الهمزة^(١)؛ لأنّها أقوى على احتمالها^(٢)، وعليه فإنّه من المستحسن على المتكلّم أن يراوح بينهما فيقول مثلاً: (وَجُوه) و (وُقُنْت)، (وُعِد) و (وُرُقَة) و (وُلِد) بالواو على الأصل، و (أُجُوه) و (أُقُنْت) و (أُعِد) و (أُرُقَة) و (أُلِد)^(٣) بإبدال الهمزة منها - على الترتيب - وشاهده في قول: (أُقُنْت) في (وُقُنْت) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْنَتُ﴾^(٤)، فهي (فَعَلْت) من الوقت^(٥)، ولكنها أُلزمت الهمزة لانضمامها، ولو كانت في غير القرآن لكان تزك الهمز جائزاً.^(٦)

وكذا الحال في الواو المكسورة - كما أشرنا- فإنّ هناك مَنْ كَرِه الكسرة فيها فأجراها مُجرى المضمومة فأبدلها همزة^(٧)؛ لأنّهم كما يستقلون الواو المضمومة كذلك يستقلون الواو المكسورة، ووجه الاستئصال فيها "أنّ طبيعة الواو الضمّ فكسرها مخالف لطبيعتها، فكأنّ الواو خالطتها الياء، وذلك شاقٌّ على اللسان؛ فعُدِل عنها إلى الهمز كما ذكرنا في المضمومة"^(٨)، وهذا ما ذهب إليه ابن جني، قال: "إذا كان قد صحّ أنّ الواو المضمومة إنّما هُمزّت؛ لأنّها أشبهت الواوين، وجرتِ الضمة فيها مجرى الواو، فالواو المكسورة على هذا يجب أن تكون مُشَبَّهةً باجتماع واوٍ وياءٍ، نحو: (وَيْح)...، وإذا كان الأمر كذلك فقد كان القياس في الواو المكسورة ألا تُهمز كما لا يجب الهمز إذا اجتمعت الواو والياء نحو: (وَيْح)...، ولكنّ المكسورة في هذا محمولةٌ على حكم المضمومة؛ لأنّ الكسرة مُسْتَنْقَلَةٌ في الواو كما أنّ الضمة فيها كذلك"^(٩). وعليه فقد قالوا في مثل وشاح، ووعاء، ووقاء، ووفادة، ووسادة

(١) اللّباب، ٢/٢٩١.

(٢) كتابان في التصريف: المفتاح في التصريف لعبد الفاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ/١٠٧٨م)، كتاب علل التصريف: تأليف بعض الأدباء، كتبه أبو القاسم بن عمر بن موسى المتعلم، تحقيق: أ.د. محسن بن سالم العميري الهذلي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م، ص ٩١، هامش (٣).

(٣) انظر الأمثلة: الكتاب، ٤/٣٣١، والأنصاري، أبو زيد (ت ٢١٥هـ/٧٣٠م): النّوادر في اللّغة، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، والقاهرة، ط ١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ص ٤٨٦، والمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ/٨٩٨م) المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التّراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩٩هـ، ١/٢٠١.

(٤) سورة المرسلات، الآية: (١١).

(٥) المنصف، ١/٢١٨، ٢١٢؛ وانظر: المقتضب، ١/٩٣.

(٦) المنصف، ١/٢١٨.

(٧) الكتاب، ٤/٣١.

(٨) اللّباب، ٢/٢٩٢.

(٩) المنصف، ١/٢٢٩.

على الترتيب: إشاح، إعاء، إقاء، إفادة، إسادة^(١)، وشاهده في (إعاء) قراءة سعيد بن جبير ﴿قَبْلَ إِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ إِعَاءِ أَخِيهِ﴾^(٢)، وما أنشده أبو حبيب الأعم وهو هُذَلِي^(٣):

هَوَاءٌ مِثْلَ بَعْلِكَ مُسْتَمِيَّتٌ على ما في إَعَائِكَ كَالْخِيَالِ

أما حُكْمُ هَمْزِ هذه الواو في مثل ما تقدّم من أمثلة مُخْتَلَفٍ فيه؛ لأنّه "وإن كَثُرَ عندهم فهو أضعف قياساً من هَمْزِ الواو المضمومة"^(٤)؛ لذا فقد ذهب بعضهم إلى أنّه مقصور على السَّماع^(٥) وعليه فهو غير مقيس وغير مطّرد^(٦)، وعُزِّيَ هذا الحُكْمُ إلى أبي عمر الجُرمي^(٧)، وكذا قاله ابن جنّي، وعلّل ذلك بالقول: "... فمن هنا لم يطّرد الهمز في الواو المكسورة، اطّراده في المضمومة...؛ لأنّ المكسورة ليست في ثقل المضمومة"^(٨)، غير أنّ المازنيّ خالفهما الرأْيَ وذهب إلى أنّه مقيس مطّرد

(١) انظر: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤ هـ/٨٥٨ م): إصلاح المنطق، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط ٣، ص ١٦٠، والتكملة، ص ٢٤٩، وسر صناعة الإعراب، ٩٣/١، ٩٨، ١٠٢، والمنصف، ٢٢٩/١، وابن القطّاع (ت ٥١٥ هـ/١١٢١ م): أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق ودراسة: أ.د. أحمد محمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، ١٩٩٩ م، ص ١٠٧، واللّباب ٣٩٢/٢، وابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء (ت ٦٤٣ هـ/١٢٤٥ م): شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الأوزعي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط ١، ١٣٩٣ هـ، ١٩٧٣ م، ط ٢، ١٤٠٨ هـ/١٩٨٨ م، ص ٢٧٤، والكنّاش، ٢/٢٢٣.

(٢) سورة يوسف، آية (٦٧)، انظر القراءة: ابن جنّي: المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، د عبد الحليم النّجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، جمهورية مصر العربيّة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، ١٤٢٤ هـ/٢٠٠٤ م، ٣٤٨/١، والمنصف، ٢٣٠/١، وسر صناعة الإعراب، ١٠٢/١، والزّمخشري، أبو القاسم محمد بن عمر (ت ٥٣٨ هـ/١١٤٣ م): المفصل في صنعة الإعراب، قدّم له وبوّبه: د. علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٣ م، ص ٥٠٧، وشرح الملوكي في التصريف، ص ٢٧٤، وأبو حيّان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد المقصود، علي محمد معوّض، شارك في تحقيقه: د. زكريا عبد المجيد النوتي، د. أحمد النجولي الجمل، قرظته/ أ.د. عبد الحيّ الفرماويّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٣ هـ/١٩٩٣ م، ٣٣٢/٥، وعنقود الزواهر، ص ٢٩٤.

(٣) ديوان الهذليين، الدار القوميّة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥ هـ/١٩٦٥ م، ٨٣/٢.

(٤) شرح الملوكي، ٢٧٤.

(٥) انظر: الفاخر في جمل عبد القاهر، ٩٤١/٢.

(٦) الكنّاش، ٢/٢٢٢-٢٢٣.

(٧) التكملة، ص ٢٤٨.

(٨) المنصف، ١/٢٢٩.

كما هو الرأي في إبدالها من الواو المضمومة، قال: "واعلم أنّ الواو إذا كانت أولاً وكانت مكسورة فمن العرب مَنْ يُبَدِّل مكانها الهمزة، ويكون ذلك مُطَرِّدًا فيها، فيقولون في وسادة: إسادة، وفي وعاء: إعاء، وفي الوفادة: إفادة...".^(١)

أمّا عن نسبة همز الواو مضمومة كانت أو مكسورة في مثل ما تقدّم من أمثلة فقد ذهب بعض علماء اللّغة إلى أنّها مطّردة في لسان قبيلة هذيل^(٢)، وشاهدها في لسانهم في المضمومة منها قول عمرو ذي الكلب الهذلي^(٣):

تَمَنّاني وأبيضَ مشرفياً أشاح الصّدرِ أخلصَ بالصّقالِ

وقول مالك بن خالد الخناعي الهذلي^(٤) أيضاً:

أحمى الصّريمة أهدان الرّجالِ له صيّدٌ ومستمعٌ بالليل هجّاسٌ

فالهمزة المضمومة في (أشاح) و(أهدان) مبدلة من الواو المضمومة أيضاً والأصل (وُشاح) و(وُهدان).

أمّا شاهدها في لسانهم في المكسورة منها - إضافة إلى ما أنشده حبيب الأعمى فيما تقدّم - فقول المعطل الهذلي^(٥)

له إدةٌ سَفَعُ الوُجُوهِ كأنهم يُصَفِّقُهُم وَعَكُّ من الموم ما هينُ

فالشاهد في قوله (إدة) في (ولدة).

إبدال الهمزة من الواو المفتوحة.

وإذا ما انتقلنا إلى وجه إبدال الهمزة من الواو المفتوحة فتحاً لازماً وفي الموضع ذاته فاء الكلمة - كما أشرنا سابقاً، وهو محور هذه الدراسة - نجد أنّ من علماء اللّغة مَنْ أنكره، فذهب إلى أنّه ليس

(١) المصدر السابق، ٢٢٩/١.

(٢) انظر: تفسير البحر المحيط، ٣٣٢/٥، وعنقود الزواهر، ص ٢٩٤.

(٣) ديوان الهذليين، ١١٦/٣.

(٤) المصدر السابق، ٤/٣.

(٥) المصدر السابق، ٤٩/٣.

فيها إبدال، وإن ورد شيء من ذلك فإنه من القليل الشاذ^(١)، المقصور على السماع^(٢)، أي أنه ليس مما يُفاس عليه بالاتفاق^(٣) ولا مما يُتخذ أصلاً، ولكن يُحفظ نادراً، وهذا ما نصّ عليه أبو عثمان المازني، قال: "إذا كانت الواو أوّلاً، وكانت مفتوحة فليس فيها إبدال إلا أن يشدّ الشيء فيجيء على غير القياس، قالوا: امرأة أناة، وهي وناة من الوئي، وقالوا: أحد في وحدٍ، وهذا شاذّ نادر ليس مما يُتخذ أصلاً، وإنما يحفظ نادراً فاعرف ذلك إن شاء الله"^(٤).

وهذا ما أكّده ابن السراج أيضاً في قوله: "... فأما المفتوحة فليس فيها إبدال، وقد شدّ منه شيء، وقالوا: امرأة أناة، وهي وناة من الوئي، وقالوا: أحد في وحدٍ، وهذا شاذّ"^(٥).

وكذا ابن جنّي، وفصل القول في الهمزة في مثال (أحد) وبين متى تكون أصلاً قائماً برأسه، ومتى تكون مبدلة من الواو، فقال: "إذا كانت الواو المكسورة مع ثقل الكسرة غير مطّرد فيها الهمز، فالمفتوحة لخرة الفتحة يجب ألا تهمز، فمن هنا كان شاذاً. وحكى لي بعض أصحابنا -أراه عن أبي علي ولم اسمعه منه- أن الهمزة في قولك: (ما جاءني أحد)، غير مبدلة من واو وهي أصل، وليس كالتي في قولك: (أحد عشر) ونحوه، قال: لأنّ معناه (واحد وعشرون) فالهمزة فيه بدل من واو. قال: وقولهم (ما جاءني من أحد) ليس معناه (ما جاءني من واحد في شيء) إنّما هو لتفني الجنس أجمع، و(أحد) ها هنا واقع على الجماعة"^(٦).

إلا أنه لم يُسلم برأي أبي علي القاضي بكون الهمزة في (أحد) في مثل قول: (ما جاءني من أحد) أصلاً قائماً برأسه، بل ذهب إلى أنّها قد تكون مبدلة من الواو، أي أنّ الأصل في (أحد) في مثل

(١) انظر: ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (٣١٦هـ/٩٢٨م): الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ٣/٣٠٧، وسرّ صناعة الإعراب، ٥٩٦/٢، وابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (٤٥٨هـ/١٠٦٥م): المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، مادة (أبخ)، ٥/٢٤١، وابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (٧١١هـ/١٣١١م): لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط٤، ٢٠٠٧م، مادة (أبخ)، ١/٣٢، والكنّاش، ٢/٢٢٣، وعنقود الزواهر، ص٣٠٥.

(٢) انظر: النّوادر في اللّغة، ص٤٨٦، والتكملة، ٢/٢٤٨، والممتع في التصريف، ١/٣٣٥، والفاخر، ٢/٩٤١.

(٣) انظر اللّباب، ٢/٢٩٣، والممتع في التصريف، ١/٣٣٥.

(٤) المنصف، ١/٢٣١.

(٥) الأصول في النحو، ٣/٣٠٧.

(٦) المنصف، ١/٢٣١-٢٣٢.

هذا القول هو (وَحَدَّ) بالواو، قال مُعَلَّلًا ذلك: "وما أنا من هذه الحكاية عن ثقة، وقد يجوز أن تكون الهمزة في قولهم: (ما قام أَحَدٌ) بدلًا من الواو؛ لأنَّ معناه: ما قام واحدٌ من ذوي العلم فما فوقه"^(١).

ولعلَّ ما أورِدَ عن أبي عليٍّ هو الصَّواب ف (أَحَدٌ) إذا كانت اسمًا لمُفْتَتِحِ العدد، أي بدايته أو أوَّلُه ك (واحد) و (اثنان) فإنَّ الهمزة فيه تكون مبدلة من الواو كما ذهب الأزهرى،^(٢) وعليه قول الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٣)؛ لأنَّه من الوَحْدَةِ^(٤) أي أنَّ "أحد [هنا] بمعنى واحد، أي فرد من جميع جهات الوجدانية، أي في ذاته وصفاته لا يتجزأ، وهمزة أحد هذا بدل من الواو"^(٥). وعليه أيضا ما جاء في حديث الدعاء أنَّه صلى الله عليه وسلَّم "قال لسعد بن أبي وقاص، وكان يشير في دعائه بأصْبُعَيْن: أَحَدٌ، أَحَدٌ، أي أشر بأصْبُع واحدة؛ لأنَّ الذي تدعو إليه واحد، هو الله تعالى"^(٦).

أمَّا إذا كان دالًّا على العموم وهو المستعمل في سياق التَّفي، كقولهم: ما جاءني من أحدٍ فإنَّه ليس بمعنى واحد^(٧)، بل إنَّ الهمزة فيه أصل قائم برأسه. ويؤكد ما قاله ثعلب فيما أورده أبو حيان الأندلسي، ونصُّه: "وقال ثعلب: بين واحد وأحد فرق، الواحد يدخله العدد والجمع والاثنان، والأحد لا يدخله، يقال: الله أَحَدٌ، ولا يقال: زيد أَحَدٌ؛ لأنَّ الله خصوصية له الأحد، وزيد قد تكون منه حالات"^(٨).

أمَّا فيما يتعلَّق بثاني المثاليين المحمولة فيه الهمزة المفتوحة على ذلك الوجه من الإبدال، والمتمثل في قولهم: (أناة) في (وناة) في صفة المرأة المباركة الحليمة والحكيمة، أو المُتَّئِنَّة في مَشِيَّتِها، أو التي فيها فتور عند القيام والقعود والمشي^(٩)، فأرى أنَّ الهمزة فيه ليست بمبدلة من الواو،

-
- (١) المنصف، ٢٣٢/١؛ وانظر: المحكم (وحد)، ٤٨٩/٣، واللَّسان (وحد) ١٦٥/١٥
- (٢) الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد (٣٧٠هـ/٩٨٠م): تهذيب اللُّغة، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، علي محمد البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مادة (وحد) ١٩٥/٥.
- (٣) سورة الإخلاص، آية (١)
- (٤) اللُّباب، ٢٩٢/١.
- (٥) تفسير البحر المحيط، ٥٢٩/٨.
- (٦) انظر: تهذيب اللُّغة (وحد)، ١٩٨/٥، وابن الأثير، مجد الدين أبو السَّعادات المبارك (ت ٦٠٦هـ/١٢٠٩م): النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، مادة (وحد) ٢٧/١، والكناش، ٢٢٣/٢، وشرح المراح في التصريف، ص ٢٤٠، وعنفود الزواهر، ص ٣٠٥
- (٧) انظر اللُّباب، ٢٩٢/٢.
- (٨) تفسير البحر المحيط، ٥٢٩/٨.
- (٩) انظر: تهذيب اللُّغة، مادة (أنى) ٥٥٣/١٥، و(ونى) ٥٥٥/١٥، والجوهري، إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ/١٠٠٢م): الصَّحاح، تاج اللُّغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط ٤، ١٩٩٠م، مادة

بل هي أصل قائم برأسه كحال الواو فيه خلافاً لما ذهب إليه كثير من علماء اللغة ممن وقفوا على هذا المثال، وحملوا الهمزة فيه على وجه الإبدال من الواو، وعلى رأسهم سيبويه في قوله في علة إبدال الواو المضمومة همزة في مثل ما تقدّم من أمثلة: "...، ولما كانوا يبدلون، وهي مفتوحة في مثل وناة وأناة كانوا في هذا أجرد أن يبدلوا حيث دخله ما يستقلون، فصار الإبدال فيه مطّرداً حيث كان البديل يدخل فيما هو أخفّ منه، وقالوا: وَجَمَ، وَأَجَمَ، وَوَنَاءَ وَأَنَاءَ، وقالوا: أَحَدٌ وَأَصْلُهُ وَحَدٌ لِأَنَّهُ وَاحِدٌ"^(١). وأكد هذا ثانية في قوله أيضاً: "... فمن ذلك قولهم: ثُرَاث، وَإِنَّمَا هِيَ وَرِث، كما أنّ أَنَاءَ من وَثِيَتْ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ تُجَعَلُ كَسَوَالًا، كما أنّ أَحَدًا من وَاحِدٍ، وَأَجَمَ من وَجَمَ، حيث قالوا: أَجَمَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ أَبَدَلُوا الهمزة مكان الواو المفتوحة"^(٢).

وهذا ما ذهب إليه المازني وابن السراج فيما سبق أن أوردناه وكذا الفارسي^(٣)، وابن جني^(٤)، والزمخشري^(٥)، وابن القطّاع^(٦)، وغيرهم^(٧).

ووجه اللغتين في المثال هذا متأتّ من جانبين: أولهما: وروده وبالمعنى الوارد فيه سابقاً في بعض مصادر اللغة في مادتي (أني) و(وني) على زنة (فعل) وبتصاريهما اللغوية من ماضٍ، ومضارع، ومصدر، واسم فاعل، وغيرها، ففأوه مرّة همزة، ومرّة واو، ومثاله ما جاء في (تهذيب اللغة) مادة (أني)، ونصّه: "... يقال تأنى فلان يتأنى إذا تمكّث وانتظر، قال والأنى من الأناة والتؤدة ...، قال أبو عبيدة: قال الأصمعي: أنيتُ، أي أخرت المجيء، وأبطأت ومنه قيل للمتمكّث في الأمور: متأنّ. ثعلب عن ابن الأعرابي: تأنى: إذا رفق... والأناة: التؤدة..."

وجاء فيه في المادة الثانية (وني) ما نصّه: "الليث: الوئى: الفترة في الأعمال والأمور، والتواني. تقول: فلان لا يني في أمره، أي: لا يفتّر ولا يعجز. يقال وئى يني ونياً فهو وانٍ ... قال ابن الأعرابي: قال أبو العباس: الوئى واحده ونية، وهي اللؤلؤة، قلت: واحدة (الوئى): وناة لا ونية... عمرو عن أبيه: هي الوئىة والوئاة للدرّة... وقال غيره: جارية وناة كأنها الدرّة، والوئاة التي فيهما فنور

(أنا)، ٢٢٧/٦، و (وني) ٢٥٣١/٦، واللّباب، ٢٩٢/٢-٢٩٣، وشرح الملوكي، ص ٢٧٥، واللّسان (أني) ١٨٤/١، و(وني)، ٢٨٨-٢٨٧/١٥.

(١) الكتاب، ٤/٣٣١.

(٢) المصدر السابق، ٤/٣٣٢.

(٣) انظر: التكملة، ص ٢٤٩.

(٤) انظر: سرّ صناعة الإعراب، ١/٩٢، ٥٩٥، ٥٩٦.

(٥) انظر: المفصل في صنعة الإعراب، ص ٥٠٧.

(٦) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ص ١٠٧.

(٧) انظر: اللّباب، ٢/٢٩٢-٢٩٣، وشرح الملوكي، ص ٢٧٥، وعنفود الزواهر، ٣٠٥.

لنَعْمَتِهَا".

وهذا ما جاء في (الصَّحاح) أيضا في تينك المادتين ونصُّ القول فيه في (أنا): "... وتأتى في الأمر، أي ترفَّق وتنتظر، واستأنى به، أي انتظر به، يقال: استئُونِي به حَوْلًا، والاسم الأناة مثل القناة، يقال: تَأْتِيْتُكَ حتى لا أناة بي، والأناة من النساء التي فيها فُتور عند القيام وتَأْنٌ، قال الشاعر: (١)

رَمْتُهُ أناةً من ربيعةٍ عامرٍ نُوؤُمُ الضَّحَى في مَأْتِمِ أَيِّ مَأْتِمِ

ومثله ما جاء فيه في (وَنِي) ونصّه أيضًا: "والوئى الضَّعْف والفتور والكلال والإعياء....، يقال: ونَيْتُ في الأمر أَنِي وَنِي وونِيًا، أي ضعُفْتُ، فأنا وإن، قال جَحْدَرُ اليماني:

وظهَرُ نَوْفَةٍ للريحِ فيها نَسِيمٌ لا يروغُ التَّربَ وإنِي

....، وامرأة وناة فيها فتور ...".

وكذا جاء في اللسان في تينك المادتين (أني) و(وَنِي)؛ وعليه فإنني أرى أنه لما كان لهذا المثال نَظْمَان أو أصلان "وقد تَصَرَّف كلُّ واحدٍ منهما على حدِّ تَصَرَّف الآخر، ولم يكن أحدهما مجردًا من الزوائد والآخر مقترنًا بها" ولم يكن في أحد النظمين ما يشهد له بأنه مقلوب من الآخر، فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما أصل بنفسه" (٢)، ويؤكدده ما ذهب إليه ابن جنِّي من أنه إذا تساوت اللَّفْظَتان في شيوخ الاستعمال والتَّصَرُّف، وكانت كثرتهما واحدة، كانت كلُّ واحدة منهما أصلًا، وأنَّ الكلمة إذا وردت عند القبيلة الواحدة بصورتين، أو بلفظين كان ذلك من قبيل التواضع (٣).

ومما يُعزِّز هذا الرأي أيضًا أنه ورد تباين في الرأي بين بعض مَنْ وقف على المعنى الوارد في هذا المثال، فمنهم من ذهب إلى أنه يقال فيه الأناة بالهمز والجمع أنوات، ومن ثمَّ فهو من الثلاثي (أني) ومنهم من ذهب - وعزِّي لأهل الكوفة - إلى أنه يقال فيه (وناة)، ومن ثمَّ من الثلاثي (وَنِي)، جاء في (التهذيب) في مادة (أني): "... أبو عبيد عن الأصمعي: الأناة من النساء: التي فيها فُتور عند القيام. اللَّيْث: يقال للمرأة المباركة، الحكيمة، المواتية: أناة، والجمع أنوات. قال: وقال أهل الكوفة: إنما هي الوناة من الضَّعْف، فهمزوا الواو... قال الشاعر:

(١) الثُميري، أبو حية: شعره، جمعه وحققه، د. يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٥م، ص ٥٧.

(٢) الممتع في التصريف، ٦١٨/٢.

(٣) الخصائص، ٣٧٢/١.

أناةٌ كأنَّ المسنكَ تحتَ ثيابِها وريحَ خُرَاميَ الطَّلِّ في دَمِثِ الرَّمْلِ

وهذا ما ورد في (اللسان) في المادة ذاتها أيضا- أني - وعليه فإنني أرى أنه لو وردَ مثل هذا التباين في الرأي في مادة (وَنِي) لا غيرَ لَصَحَ الرأي الذَّاهِبُ إلى أنَّ الواو هي الأصل وأنَّ الهمزة مبدلة منها، ولكنَّ وروده في هذه المادة من جانب، وورود هذا المثال في تَبْيِينِ المادتين من جانب آخر ما هو إلا دليل على أنَّ الهمزة والواو فيه لغتان كلُّ منهما أصل قائم برأسه- كما سبق القول-.

وأما الجانب الثاني الدَّالُّ على وَجْهِ اللغتين في هذا المثال فهو الاستعمال اللُّغويّ، إذ ورد هذا المثال بتَبْيِينِ اللغتين فيما وقفت عليه من شواهد شعرية، وأمثلتها على لغة الهمز (أناة) كثيرة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر- إضافة إلى الشاهدين السابق ذكرهما - قول النَّمرِ بنِ تولبٍ^(١):

أناةٌ عليها لؤلؤٌ وزبرجدٌ ونظمٌ كأجوازِ الجرادِ مُفصَّلُ

وقول آخر^(٢):

خَوْدٌ أناةٌ كالمهارةِ عَطْبُولُ كأنَّ في أنيابِها القَرْنُفُولُ

وكذا الحال على لغة الواو (وَنِي، وتوانٍ ووانياً) فأمثلتها كثيرة أيضاً، ومنها على سبيل المثال قول امرئ القيس:^(٣)

مِسْحٌ إذا ما السَّابحاتُ على الوئى أثرنَ الغُبارَ بالكديدِ المُرْكَلِ

وقول الأَعشى:^(٤)

ولا يَدَعُ الحَمْدَ أو يَشْتَرِ يــــ بهِ بوشكِ الفُتورِ ولا بالتورنِ

وقوله:^(٥)

(١) ابن تولب، النمر، شعره، صنعة. د. نوري حمودي القيسي، مطبعة دار المعارف، بغداد، ص ٨٢.
(٢) انظر: الرُّبَيْدي، أبو بكر محمد بن حسن بن مَدْحَج (ت ٣٧٩هـ/٩٨٩م): لحن العوام، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ص ١١٣.
(٣) امرؤ القيس: الديوان، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ص ٢٠.
(٤) الأَعشى الكبير، ميمون قيس: الديوان، شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصرالدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص ٢١٣.
(٥) المصدر السابق، ص ٢١٨.

وَأَسِ سِرَاةَ الْحَيِّ حَيْثُ لَقِيَتْهُمْ وَلَا تَكُ عَنْ حَمَلِ الرَّبَاعَةِ وَإِنِّيَا

ولعل ندرة استعماله بصيغة (وَنَاة) على وَجْه التحديد، وكثرت بصيغة (أَنَاة) - وهي محلُّ النَّقَاش في هذه الدِّراسة - ما هو إلا دليلٌ على أَنَّ الهمزة فيه أصل قائم برأسه - كما سبق القول - لا مبدلة من الواو، وعليه فإنَّه "إن كانت إحدى اللفظتين أكثر في كلامه [أي في كلام رجلٍ واحدٍ أو في لغته] من صاحبها فأخْلَقُ الحالين به في ذلك أن تكون القليلة في الاستعمال هي المُفَادَة، والكثيرة هي الأولى الأصلية. نعم، وقد يمكن في هذا أيضاً أن تكون القلبي منهُمَا إِنَّمَا قَلَّتْ في استعماله لضعفها في نفسه، وشذوذها عن قياسه، وإن كنا جميعاً له ولقبيلته، وذلك أن من مذهبهم أن يستعملوا من اللُّغة ما غيره أقوى في القياس منه...؛ وذلك لاستخفافهم الأضعف، إذ لولا ذلك لكان الأقوى أَحَقَّ وأحرى، كما أنَّهم لا يستعملون المجاز إلا لِضَرْبٍ من المبالغة، إذ لولا ذلك لكانت الحقيقة أولى من المسامحة"^(١).

ومما يحتمُّ عليَّ الوقوف عنده في هذه الدِّراسة أَنَّهُ نظراً لتمثيل كثير من علماء اللُّغة على هذا النوع من الإبدال - إبدال الهمزة من الواو - بالأمثلة الثلاثة السابق ذكرها مع مجانبته لوجه الدقة في المثال المتقدم (أَنَاة) و (وَنَاة) - كما بيئنا - فقد حصره العُكْبَرِيُّ في الأمثلة تلك لا غير، قال: "... فإن كانت مفتوحةً [يريد الواو] لم تُقَلْبْ همزةً إلا أن يُنْقَلْ ذلك لُحْفَةَ الفتحه، وأنَّ الواو المفتوحة أخفُّ من الهمزة، وقد جاء قلبها همزة في ثلاثة مواضع، وهي: (أَحَد) في (وَحَد)... ومن ذلك امرأة (أَنَاة) وأصلها (وَنَاة)...، ومن ذلك قولهم: (أَسْمَاء) اسم امرأة وأصلها (وَسْمَاء) من الوَسَامَة وهو الحُسن، وهذا لا يقاس عليه"^(٢).

وأرى أنَّ تقييد مثل هذا الإبدال في الأمثلة تلك فيه مجانبه لوجه الدقة، أو لوجه الاستعمال اللُّغوي في هذا الباب؛ لأنَّ الواقف على كتب اللُّغة، ومعجمات العربية واجد أن هناك أمثلة أخرى حُمِلت على هذا الوجه من الإبدال، وتتمثل فيما وقفت عليه هذه الدِّراسة في قولهم: أَبْلَةُ المَالِ بِالْهَمْزِ بمعنى شره ومضرتة، والقياس فيه (وَبَلَّتُهُ) بالواو إلا أَنَّهُا أُبْدِلت همزة كما ذهب مَنْ وقف عليه من علماء اللُّغة وعلى رأسهم الخليل، جاء عنده في كتاب العين^(٣): "(الوايل): المطر الغليظ القَطْر، وسحاب وابل، والوايلُ المطر نفسه كما تقول: ودُقُّ ووادق، والوايلُ من المراعي: الوخيم لا يُسْتَمْرَأ،

(١) الخصائص، ١/٣٧٢-٣٧٣.

(٢) اللباب، ٢/٣٩٢-٣٩٣.

(٣) الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ/٧٩١م): كتاب العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، مطبعة الصدر، ط ٢، ١٢١٠هـ، مادة (وايل)، ٨٩/٤.

تقول: استَوْبِلَ القَوْمُ هذه الأرضَ، قال: لقد عَشَيْتَهَا كلاً وبيلاً. وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿أَخْذًا وبيلاً﴾^(١)، أي شديداً في العقوبة، وفي الحديث: "أيما مالٍ أدبَت زكاته فقد ذهبَ أبلتُهُ" أي وبلتُهُ؛ فجعل الهمزة بدل الواو وهي الوخامة".

وكذا جاء في (جمهرة اللّغة) فيما أورده ابن دريد^(٢) عن أبي عبيدة ونصُّ القول فيه: "... وفي الحديث" كلُّ مالٍ زُكِّيَ عنه ذهبٌ أبلتُهُ". قال أبو عبيدة: أراد وبلتُهُ، أي فساده وثقله من قولهم: كلاً وبيلاً، أي لا يُمرى، وهذا ما أورده عنه ابن جني^(٣) أيضاً.

ومما يؤكّد لغة القياس الواو في هذا المثال - وبلّة - الوارد في نصِّ الحديث الشريف أنّه ورد في (النهاية في غريب الحديث) باللّغة هذه، جاء فيه في مادة (وَبَلَّ): "وفي حديث يحيى بن يعمر: (كلُّ مالٍ أدبَت زكاته، فقد ذهبَ وبلتُهُ)، أي: مضرته وإنمته وهو من الوَبَال".

وكذا أكّد ثانيةً في حديثٍ آخر جاء هذا المثال فيه بلغة الإبدال الهمزة ونُصَّ على أنّها مبدلة من الواو، كما روي بلغة القياس الواو ونُصَّ على أنّها هي الأصل، ونصّه فيه - أي في النهاية - في مادة (أَبَل): "وفي حديث الاستسقاء: "قالف الله بين السحاب فأبلنا"، أي: مُطِرنا وابلًا، وهو المطر الكثير القطر، والهمزة فيه بدل من الواو... وقد جاء في بعض الروايات: "قالف الله بين السحاب فوبلنا"، جاء على الأصل".

ومما يُستدلُّ به على كون الواو هي لغة الأصل في المثال هذا نصُّ قوله تعالى ﴿فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا﴾^(٤)، و﴿فَأَخَذْنَا أُولَئِكَ بِأَنفُسِهِمْ﴾^(٥).

ومن أمثلة هذا الوجه من الإبدال أيضاً قولهم: أَبَّخَهُ في وَبَّخَهُ بمعنى لامه وعذله أو أنبّه، ومنه التّوبيخ فالهمزة فيه لغة في الواو كما حكى ابن الأعرابي، أو هي مبدلة منها كما ذهب ابن سيده، جاء عنده في (المُحْكَم) في مادة (أَبَخ): "أَبَّخَهُ: لامه وعذله لغة في وَبَّخَهُ؛ حكاها ابن الأعرابي، وأرى همزته إنّما هي بدل من واو وَبَّخَهُ على أنّ بدل الهمزة من الواو المفتوحة قليل: ك (وَنَاة) و (أَنَاة) و (وَحَد) و (أَحَد)". وأكّد هذا ثانية في مادة (وَبَّخ)، وكذا جاء في اللسان في تينك المادتين أيضاً (أَبَّخ) و

(١) سورة المزمل، آية (١٦)

(٢) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٣٢١هـ/٩٣٣م): جمهرة اللّغة، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط ١، ١٣٤٥هـ، مادة (ويل)، ١/٣٣٠-٣٢٩.

(٣) المحتسب، ١/٣٤٨؛ وانظر: الصّاح، (أبل) ٤/١٦١٩، والمحكم والمحيط الأعظم (ويل) ١٠/٤٣٧.

(٤) سورة الطلاق، آية (٩).

(٥) سورة المزمل، آية (١٦).

(وَبَخ).

ومن الأمثلة المحمولة عليه أيضاً قولهم: أَلْقَى في وَلَقَى جاء في (كتاب النوادر في اللغة)^(١):
"قال الرّاجز:

ولا أَلْقَى نَطَّةَ الْحَاجِبِينَ مَحْرَقُهُ السَّاقِ ظَمَأَى الْقَدَمِ

... قال أبو الحسن: هكذا روى أبو زيد (أَلْقَى) والذي نحفظه عن الأصمعي (وَلَقَى)، يقال ناقة
وَلَقَى إذا كانت سريعة... والمصدر الوَلْقُ، والوَلْقُ: الضَّرْبُ يقال وَلَقَهُ وَلَقَاتٍ كما يقال: ضَرَبَهُ
ضَرَبَاتٍ، والذي رواه أبو زيد حَسَنٌ؛ وذلك أَنَّ الواو إذا انضَمَّت من غير إعراب جاز همزها، كما قالوا
في وُجُوه: أَجُوه، وفي وُقَّت الشيء: أُقَّت، وكذلك يفعلون فيها إذا انكسرت نحو: وسادة يقولون إسادة
فأما إذا انفتحت فلا يَطْرُدون ذلك فيها، وإنما يُؤخذ مثلُ هذا سماعاً، كقولهم في وَحَدَ: أَحَدَ؛ لأنَّه من
الوَحْدَةِ، والواحد، ف(أَلْقَى) من هذا الضَّرْب الذي ذكرت لك. أبو زيد".

وكذا أَكَّدَ وَجْهَ الإبدال في المثال هذا في (النهاية في غريب الحديث) جاء فيه في (أَلِق): "اللهم
إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنَ الأَلِقِ"، هو الجنون، يقال أَلِقَ الرَّجُلُ فهو مَأْلُوقٌ إذا أصابه جنون. وقيل أصله الأَوْلِقُ
وهو الجنون، فحذف الواو. ويجوز أن يكون من الكذب في قول بعض العرب: أَلِقَ الرَّجُلُ يَأْلِقُ أَلْفًا
فهو أَلِقٌ إذا انبسط لسانه بالكذب. وقال القُتَيْبِيُّ: هو من الوَلْقِ: الكذب فأبدل الواو همزة، وقد أخذه
عليه ابن الأنباري؛ لأنَّ إبدال الهمزة من الواو المفتوحة لا يُجْعَلُ أصلاً يقاس عليه، وإنما يُتَكَلَّمُ بما
سُمِعَ منه"، وهذا ما جاء في اللسان أيضاً في مادة (أَلِق).

وأرى أَنَّ الهمزة في هذا المثال، وبالمعنى الوارد فيه وهو الكذب ليست بمبدلة من الواو، بل هي
أصل قائم برأسه، وهذا يعني أَنَّها لغة ثانية قائمة بذاتها كما هي حال الواو فيه، أي في وَلَقَ يَلِقُ وَلَقًا
بمعنى كَذَبَ، ويعرِّزه أَنَّ هذا المثال ورد في اللسان في مادتي (أَلِق) و (وَلِق) وقد تصرَّف في كلِّ
منهما تصرُّفاً تاماً، ونُصِّ فيهِ أيضاً في مادة (أَلِق) على أَنَّ الهمزة والواو لغتان، جاء فيه في (أَلِق):
"... والأَلِقُ: الكذب وأَلِقَ البرقُ يَأْلِقُ أَلْفًا إذا كذب، والإِلاقُ: البرقُ الكاذب الذي لا مطر فيه... قال
ابن بَرِّي: قال ابن الكلبي: الأَلوقَةُ هو الرِّيدُ بالرُّطْبِ، وفيه لغتان: أَلُوقَةٌ وُلُوقَةٌ. ورجلُ إَلِقٍ كذوب سيء،
وامرأةٌ إَلِقَةٌ: كذوب سيئة الخُلُقِ... وفي الحديث: "اللهم إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الأَلْسِ والأَلِقِ" "هو الجنون.
قال أبو عبيد: ... ويجوز أن يكون أراد به الكذوب، وهو الأَلِقُ والأَوْلِقُ، قال: وفيه ثلاث لغات: أَلِقُ

(١) النوادر في اللغة، ص ٤٨٦.

وَالْقُ بفتح الهمزة وكسرهما، وَوَلُقُ، والفعل من الأول أَلَقَ يَأْلُقُ... ومن الثاني وَلَقَ يَلِقُ..."

وجاء فيه في (وَلَقَ): "... وَضَرَبَهُ ضَرْبًا وَلَقًا أَي مُتَابِعًا فِي سُرْعَةٍ، وَالْوَلُقُ: السَّيْرُ السَّهْلُ السَّرِيعُ، وَيُقَالُ: جَاءَتِ الْإِبِلُ تَلِقُ، أَي تَسْرَعُ، وَالْوَلُقُ: الْإِسْتِمْرَارُ فِي السَّيْرِ فِي الْكُذْبِ، وَفِي حَدِيثِ عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ -: "قَالَ لِرَجُلٍ: "كَذَبْتَ وَاللَّهِ وَوَلَقْتَ"، وَالْوَلُقُ وَالْأَلُقُ: الْإِسْتِمْرَارُ فِي الْكُذْبِ وَأَعَادَهُ تَأْكِيدًا؛ لِاخْتِلَافِ اللَّفْظِ. أَبُو عَمْرٍو: الْوَلُقُ: الْإِسْرَاعُ، وَوَلَقَ فِي سَيْرِهِ وَلَقًا أَسْرَع... وَنَاقَةٌ وَلَقَى: سَرِيعَةٌ..."

ومن الأمثلة التي جاءت على وَجْهٍ إِبْدَالِ الهمزة من الواو كما في الأمثلة السابق ذكرها (أَحَدٌ) و(وَحَدٌ) و(أَبَلٌ) و(وَبَلٌ) و(أَبَخٌ) و(وَبَخٌ) قولهم: "أَيْنَ أَحْيُهُمْ، أَي سَفَرُهُمْ وَقَصْدُهُمْ، وَأَصْلُهُ وَخْيُهُمْ"^(١) لِأَنَّهُ مِنْ الثَّلَاثِي (وَخَى) ففَاءُ الْكَلِمَةِ فِيهِ وَوَاوٌ، وَوَلَمَّا يَاءٌ. جَاءَ فِي (تَهْذِيبِ اللَّغَةِ): فِي هَذَا الثَّلَاثِي (وَخَى) وَبِالْمَعْنَى الْوَارِدِ فِيهِ وَهُوَ الْقَصْدُ: "وَرَبَّمَا قَلَبُوا الْوَاوَ أَلْفًا، فَقَالُوا تَأَخَّيْتُ. قَالَ اللَّيْثُ: تَوَخَّيْتُ أَمْرًا كَذَا، أَي تَيَمَّمْتَهُ وَالْمُرَادُ بِالْأَلْفِ الْمُنْقَلِبَةُ عَنِ وَوَاوٍ فِي نَصِّ الْقَوْلِ هَذَا الهمزة، وَهَذَا مَا جَاءَ فِي (الْمُحْكَمِ) فِي الْمَادَةِ ذَاتِهَا (وَخَى)، وَنَصَّهُ: "يُقَالُ وَخَيْتُ وَخَيْكَ، أَي قَصَدْتُ قَصْدَكَ، وَهَذَا وَخَى أَهْلِكَ، أَي سَمْتُهُمْ حَيْثُ سَارُوا، وَمَا أُدْرِي أَيْنَ وَخَى فُلَانٌ، أَي أَيْنَ تَوَجَّهَ، وَوَحَتِ النَّاقَةُ تَخِي وَخِيًا، أَي: سَارَتْ سَيْرًا قَصْدًا... وَتَوَخَّيْتُ مَرْضَاتِكَ، أَي تَحَرَّيْتُ وَقَصَدْتُ، وَنَقُولُ: اسْتَوَخِ لَنَا بَنِي فُلَانٍ مَا خَبَرَهُمْ؟ أَي: اسْتَخْبِرْهُمْ..."

ويؤكد ما جاء في (مَجْمَلِ اللَّغَةِ) فِي الْمَادَةِ ذَاتِهَا - وَخَى - وَنَصَّهُ فِيهَا: "الْوَاوُ وَالْخَاءُ وَالْحَرْفُ الْمَعْتَلُ كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى سَيْرٍ وَقَصْدٍ، يُقَالُ: وَحَتِ النَّاقَةُ تَخِي وَخِيًا، قَالَ:

يَتْبَعَنَّ وَخَى عَيْهَلِ نِيَاْفِ

وهذا وَخَى فُلَانٍ أَي: سَمْتُهُ، وَمَا أُدْرِي أَيْنَ وَخَى، أَي: تَوَجَّهَ...". وكذا جاء في اللسان في المادة ذاتها (وَخَى).

وعليه فإنَّ من تكلم بهذا المثال بالهمزة، وبالمعنى المُتَقَدِّمِ الْوَارِدِ فِيهَا، فَقَالَ: أَخَيْتُ أَخِيكَ، وَتَأَخَّيْتُ فَقَدْ أَبْدَلَهَا مِنَ الْوَاوِ.

ومما يستدعي الوقوف عنده في هذا المقام أَنَّهُ جَاءَ فِي اللِّسَانِ فِي مَادَةِ ثَانِيَةٍ وَهِيَ (أَخَا) - بِهِزٍ أَوَّلُهُ وَبِأَلْفٍ قَائِمَةٌ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ وَوَاوٍ فِي آخِرِهِ، أَي أَنَّ أَصْلَهُ (أَخَوَ) - أَنَّ بَعْضَ النُّحَوِيِّينَ قَالَ: إِنَّ (الْأَخَ) سُمِّيَ أَخًا؛ لِأَنَّ قَصْدَهُ قَصْدُ أَخِيهِ، وَأَصْلُهُ مِنْ (وَخَى) أَي قَصَدَ، فَقَلِبْتَ الْوَاوَ هَمْزَةً. وَمِنْ النُّحَوِيِّينَ

(١) اللسان، (وَنِي) ٢٨٨/١٥.

الذين ذهبوا هذا المذهب فيما وقفت عليه ابن فارس، قال: "الهمزة والحاء والواو ليس بأصل؛ لأن الهمزة عندنا مبدلة من واو... وكذلك الآخية"^(١).

وأرى أنّ هذا القول غير دقيق ف (الأخ) الواحد من النسب، وقد يكون الصديق والصاحب^(٢)، ومثناه أخوان، والجمع إخوان، وإخوة وأخوة بكسر الهمزة وضمها، وقولهم: آخِيْتُهُ وآخَاهُ مؤاخاة - هو من الثلاثي (أخو) - بهمز الأول على الأصل، ومنّ قاله بالواو، أي وآخِيْتُهُ وواخاه مؤاخاة فقد أبدل الواو من الهمزة على الوجه المضادّ أو التقيض لما تقدّم في (وَحَى) بمعنى قصد أو تيمّم، وهذا ما ذهب إليه كثير من علماء اللّغة وعلى رأسهم الخليل وقد عزاها فيه وفيما شابهه من الأمثلة - كما سنذكر - إلى قبيلة طيء، وكذا إلى أهل اليمن^(٣)، جاء في كتابه (العين) مادة (أخو) "أخّ وأخوان وإخوة وإخوان، وبيني وبيئته أخوة وإخاء، وتقول: آخِيْتُهُ ولغة طيء وآخِيْتُهُ، وهذا رجل من آخائي بوزن أفعالي، وتقول آخِيْتُ على أصل التأسيس، ومن قال: وآخِيّ بلغة طيء أخذ من الوخاء".

وهذا ما نصّ عليه الأزهرّي في قوله: "... وتقول آخِيْتُهُ على فاعلته، ولغة طيء وآخِيْتُهُ"^(٤)، وأكّده ابن جنّي وعلّله بالقول: "... ومن ذلك قولهم في آخِيْتُ زيداً: وآخِيْتُهُ، فهذه الواو بدل من الهمزة لا محالة... وذلك أنّ لام الفعل من وآخِيْتُ في الأصل إنّما هي الواو لقولك: أخوان وإخوة، وإنّما انقلبت في (وآخِيْتُ) كما انقلبت في (غازيْتُ)، فإذا كانت اللام كما ذكرنا وأوّا لم يجز أن تكون الواو في (آخِيْتُ) أصلاً؛ لأنّه ليس في كلامهم كلمة فاؤها واو، ولامها واو غير قولهم واو. فاعرف ذلك"^(٥).

أمّا الجوهرّي فقد ذهب إلى أنّ وجه الإبدال فيه جاء حملاً للماضي على المضارع فكما قالوا في يؤاخي: يواخي، قالوا في الماضي منه آخِيْتُ: وآخِيْتُ ونصّ قوله: "... وواخاه لغة ضعيفة في آخَاه تُبَيّ على يواخي"^(٦)، وهذا ما أورده ابن منظور في هذا المثال وفيما شابهه من الأمثلة، قال: "قال ابن برّي: حكى أبو عبيد في الغريب المصنّف، ورواه عن الزيّديين: آخيت وواخيتُ، وآسيت وواسيت،

(١) ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت ٣٩٥هـ/١٠٠٤م): مجمل اللّغة، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان،

مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، (أخو)، ٧٠/١.

(٢) اللسان، (أخا)، ٨٩/١.

(٣) كتاب العين، (أثو) ١٤٧/٨؛ وانظر الفيومي، احمد بن محمد بن علي (ت ٧٧٠هـ/١٣٦٨م): المصباح المنير،

نظارة المعارف العمومية، المطبعة الأميرية، مصر، ١٩١٢م، (الأخ)، ١٧/١.

(٤) تهذيب اللّغة (أخ) ٦٢٣/٧؛ وانظر: اللسان (أخا) ٦٨/١.

(٥) سرّ صناعة الإعراب، ٥٩٥/٢.

(٦) الصّحاح (وخي) ٢٥٢١/٦.

وَأَكَلْتُ وَوَاكَلْتُ، وَوَجَّهْتُ ذلك من جهة القياس هو حَمَلُ الماضي على المستقبل، إذ كانوا يقولون يُوَاخِي بِقَلْبِ الهمزة وَاوًا على التخفيف^(١).

ونعت كثير من علماء اللّغة هذا الوجه من الإبدال -إبدال الواو من الهمزة- بأنه لغة رديئة^(٢)، أو ضعيفة^(٣) أو بأنه لغة غير مختارة ولا فصيحة^(٤) وحملوها على لغة العامّة^(٥).

وعلى وَجَّهٍ إبدال الهمزة من الواو أيضاً جاء ما أورده ابن جنّي من قولهم في وَجَّ: أَجَّ^(٦) و(وَجَّ) هي بلدة بالطائف، وقيل هي الطائف^(٧)، وفي الحديث: "أَخْرَجَ وَطْأَةً وَطْأَةً وَطِئَهَا اللهُ بِوَجَّ"^(٨): أي بالطائف، وأراد بالوطأة ها هنا الغزاة^(٩)، قال عروة بن حزام: (١٠).

أَحَقًّا يَا حَمَامَةَ بَطْنِ وَجَّ بِهِذَا النَّوْحِ إِيَّاكَ تَصْنُدُقِينَا
فَنُوحِي يَا حَمَامَةَ بَطْنِ وَجَّ فَقَدْ هَيَّجْتِ مُشْتَاقًا حَزِينًا

وعليه أيضاً ما أورده ابن سيده من قول: "ضَرَبَهُ فَأَقَطَهُ، أَي صَرَعَهُ كَ (وَقَطَّه) وأرى الهمزة بدلاً من الواو وإن قلَّ في المفتوحة"^(١١).

وكذا قولهم: الأَجْنَةُ في الوَجْنَةِ، والوَجْنَةُ: ما انحدر من المَحَجَرِ وتَنَأً من الوَجَّه، وقيل: ما نتأ من لحم الخدَّين بين الصُّدغين والمدمع من العظم الشاخص في الوجه، إذا وضعت عليه يدك وَجَدْتَ

(١) اللسان (أخا) ٦٩/١-٦٨.

(٢) ابن دُرستويه، أبو محمد عبد الله بن جعفر (ت ٣٣٧هـ/٩٤٨م): تصحيح الفصح وشرحه، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ص ٥١١.

(٣) انظر: ذيل فصح ثعلب ضمن كتاب "فصح ثعلب": أبو العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ/٩٠٣م) نشر وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة التوحيد بدرب الجمايز، المطبعة النموذجية، ط ١، ١٣٦٨هـ/١٩٤٩م، ص ٢٣. والصَّحاح (وخي) ٦/٢٥٢١، والمحكم (أخو) ٥/٣١٤، واللسان (أخا) ١/٩٨.

(٤) البطلنوسى، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد (ت ٥٢١هـ/١١٢٧م): الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق: مصطفى السقا، د. حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م، ١٧/٢.

(٥) انظر: تصحيح الفصح، ص ١١٥، والصَّحاح (أخا) ٦/٢٦٤، واللسان (أخا) ١/٦٨.

(٦) المحتسب، ١/٣٤٨؛ وانظر: اللسان (وني) ١٥/٢٨٨.

(٧) انظر: الصَّحاح (وجج) ١/٣٤٦، والحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت (ت ٦٢٦هـ/١٢٢٨م): معجم البلدان، دار صادر بيروت، لبنان، ط ٢، ١٩٩٥م (وَجَّ) ٥/٣٦١، (طائف) ٤/٩، واللسان (وجج) ١٥/٢١٧.

(٨) انظر: الصَّحاح (وجج) ١/٣٤٧-٣٤٦، ومعجم البلدان (وَجَّ) ٥/٣٦١.

(٩) انظر: الصَّحاح (وجج) ١/٣٤٧-٣٤٦، ومعجم البلدان، (وَجَّ) ٥/٣٦١.

(١٠) ابن حزام، عروة: الديوان، جمع وتحقيق وشرح: أنطون محسن القوال، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ص ٣٣.

(١١) انظر: المحكم ٦/٤٦٨، واللسان ١/١٢٥، مادة (أقط) في كليهما.

حَجْمَةٌ^(١).

ومن أمثلته أيضا قولهم: **أَجَمَ في وَجَمَ**^(٢) قال سيبويه - في علة إبدال الهمزة من الواو المضمومة على نحو ما جاء في التمهيد من قولهم: (**أَجُوهُ**) في (**وَجُوه**) وهو الثقل حملاً على إبدالها من الواو المفتوحة، وهي الأَخَفَّ - "ولما كانوا يُبدلونُها وهي مفتوحة في مثل (**وَنَآة**) و(**أَنَآة**) كانوا في هذا أجدَر أن يُبدلوا حيث دَخَلَهُ ما يستتقلون، فصار الإبدال فيه مطّرداً حيث كان البديل يدخل فيما هو أخفّ منه، وقالوا: **وَجَمَ وَأَجَمَ وَوَنَآة وَأَنَآة**، وقالوا: **أحد وأصله وَحدٌ، وليس ذلك مطّرداً في المفتوحة**".^(٣)

وهذا ما ذهب إليه ابن جنّي فيما أورده في الحروف التي أُبدلت منها الهمزة^(٤)، قال: "وأبدلوا المفتوحة [يريد الواو] أيضاً، فقالوا **أَنَآة في وَنَآة... وَأَجَمَ في وَجَمَ... (٥)** وأكّد هذا ثانياً في غير ما موضع^(٦). وممن حمل الهمزة في هذا المثال على هذا الوجه من الإبدال أيضاً ابن يعيش^(٧) وابن عصفور^(٨)، وشاهد لغة القياس الواو في هذا المثال، وبالمعنى الوارد فيه - المشار إليه في الهامش - ما جاء في حديث أبي بكر أنه لقي طلحة، فقال: مالي أراك واجماً "أي: مُهَمَّاً... الذي أسكنه الهم، وعَلَّنُهُ الكَآبَةَ"^(٩).

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن الهمزة في (**أَجَمَ**) قد تكون أصلاً قائماً برأسه، ولكن ليس بالمعنى الوارد في (**وَجَمَ**) - كما تقدّم - بل بمعنى آخر ورد فيه وهو كَرِه، ويؤكّده ما ورد في بعض معاجم اللّغة ك (تهذيب اللّغة) جاء فيه في هذه المادة - **أَجَمَ** - : "...أبو عبيد عن الكسائي وأبي زيد: إذا كَرِه الطّعام فهو **أَجَمٌ** على فاعلٍ وقد **أَجَمَ يَأْجِمُ... يقال: أجمت الشيء إذا لم يوافقك فكرهته... وكذا جاء في اللسان في المادة ذاتها -أَجَمَ-: ودليله النّقلي ما جاء في "النهاية في غريب الحديث" (**أَجَمَ**) "في حديث معاوية: قال له عمرو بن مسعود: ما تسأل عمّن سُجِلت مَرِيْرَتُهُ، وأجم**

(١) انظر المحكم، ٥٦٠/٧، واللسان، ١٥/١٦٠ مادة (وَجَنَ) في كليهما.

(٢) جاء في تهذيب اللّغة (وجم) ١١/٢٢٦ "والوَجُوم: السكوت على غيظ...أبو عبيد: إذا اشتدّ حزنه حتى يُمسِك عن الكلام، وفي رواية أخرى حتى يُمسِك عن الطّعام فهو الواجم". وانظر المحكم ٥٧٣/٧، واللسان ١٥/٢٢٣ مادة (وجم)، في كليهما.

(٣) الكتاب، ٤/٣٣١، ٣٣٢.

(٤) انظر: سرّ صناعة الإعراب، ١/٧٢

(٥) المصدر السابق، ١/٩٢.

(٦) المصدر السابق، ٢/٥٩٦.

(٧) انظر: شرح الملوكي، ص ٢٨٦.

(٨) انظر: الممتع في التصريف، ١/٣٣٥، ٣/٧٩.

(٩) النهاية في غريب الحديث (وجم) ٥/١٥٧.

النساء" أي: كَرِهَهُنَّ. يقال: أَجَمْتُ الطَّعَامَ: إذا كرهته من المداومة عليه" ويعزّزه أيضاً ما أنشده الرّاعي النّميريّ في قوله: (١)

يُغْنِيهَا أَبْحُ الصَّوْتِ جَابٌ خَمِيصُ البَطْنِ قَدْ أَجَمَ الحَسَارَا

أي كرهه وملّ الحساراء، والحسارُ ضربٌ من النّبات (٢). والله تعالى أعلم.

ومن الأمثلة التي حُملت على وَجْهٍ إبدال الهمزة من الواو المفتوحة ما ذهب إليه ابن الأعرابيّ فيما أورده ابن منظور من أنّ واحد آلاء الله، أي النّعم هو (أَلَى) بهمز أوله وأصله (وَلَى) (٣)، والرّاجح فيما أرى ليس كذلك، بل إنّ لغة الهمزة في (أَلَى) في هذا المعنى هي الأصل كما ذهب كثير من علماء اللّغة، وزادوا عليها لغات أخرى كلّها بهمز الأوّل مكسورة كانت الهمزة أو مضمومة، ومن هؤلاء الرّجّاج قال في واحد الآلاء في قول الله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ (٤): "والآلاء واحداه أَلَى وإلَى" (٥) وكذا قاله الجوهريّ ونصّه: "والآلاء: النّعم واحداه أَلَاً بالفتح، وقد يُكسَرُ ويُكْتَبُ بالياء، مثاله مِعَى وأمعاء" (٦)، وأكّده ابن سيده وزاد عليه لغتين آخرين، قال: "والآلاء النّعم واحداه أَلَى وإلَى، وألَى (٧)، وكذا العُكْبَرِيّ (٨)، وابن منظور (٩)، وأبو حيّان الأندلسيّ (١٠).

ومن الأمثلة المختلف فيها بين علماء اللّغة فيما يتعلّق بهذا الوجّه من الإبدال قولهم: (أزير) في (وَزِير) إذ جاء في اللّسان في مادة (أَنِي) أنّ من علماء اللّغة من ذهب إلى أنّ الهمزة في (أزير) مبدلة من الواو، ممّا يعني أنّ الواو فيه هي الأصل، وهي لغة القياس في حين ذهب آخرون إلى ما هو خلاف ذلك أي إلى أنّ الواو في المثال ذا مبدلة من الهمزة، ممّا يعني أنّ قول (أزير) هو الأصل. جاء في (المحكم) مادة (وَزَرَ): "... وَوَأَزَرَهُ عَلَى الأَمْرِ أعانه وَقَوَّاهُ، والأصل أَزَرَهُ؛ ومن هنا ذهب

(١) الراعي النّميري: الديوان، شرح: د. واضح الصّمد، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ص١٥٤.

(٢) أنظر: اللّسان (حسر) ١٦٩/٣.

(٣) المصدر السّابق (وَنِي) ٢٨٨/١٥.

(٤) سورة الرحمن، آية (١٣).

(٥) الرّجّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السّريّ (ت٣١١هـ/٩٢٣م): معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ٩٨/٥.

(٦) الصّحاح، (ألا) ٢٢٧٠/٦.

(٧) المحكم (ألي) ٣/١٠.

(٨) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ/٢١٩م): التّبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٧٨م، ٥٧٩/١.

(٩) اللّسان (ألا) ١٩٥/١.

(١٠) تفسير البحر المحيط، ١٨٩/٨.

بعضهم إلى أن الواو في (وزير) بدل من الهمزة. قال أبو العباس: ليس بقياس؛ لأنه إذا قلَّ بَدَل الهمزة من الواو في هذا الضرب من الحركات، فَبَدَل الواو من الهمزة أَبَعْدًا، وكذا ورد في اللسان في المادة ذاتها (وَزَرَ).

وأرى أن ما جاء في نص القول هذا غير دقيق من جانبين: أولهما: ما ذهب إليه بعضهم من أن الواو في (وزير) مبدلة من الهمزة، مما يعني - كما سبق القول - أن الأصل فيه (أزير)، وثانيهما: ما ذهب إليه أبو العباس من أن إبدال الواو من الهمزة في هذا الضرب من الحركات يريد الفتحة - بعيداً، ومثله ما قيل في (وزير) من أن الواو فيه مبدلة من الهمزة؛ وذلك لقلة الإبدال فيما هو على النقيض منه تماماً - كما ذهب أبو العباس - وهو إبدال الهمزة من الواو في الموضع ذاته فاء الكلمة، والحركة ذاتها أيضاً وهي الفتحة.

ووجه الرأي في الجانب الأول فيما أرى هو على النقيض مما جاء فيه، فالواو في (وزير) هي الأصل، وهي لغة القياس، والهمزة في (أزير) مبدلة منها، ودليله فيما أرى من جانبين: أولهما: الأصل اللغوي الذي اشتقت منه كلمة (وزير) فهو من الثلاثي (وَزَرَ) بالواو لا من (أزَرَ) بالهمزة.

وثانيهما: الاستعمال اللغوي إذ ورد هذا المثال في كثير من الشواهد الحية المتمثلة في آيات من الذكر الحكيم بالواو كـ (وزير) و (وَزَرَ) و (وَزِر) و (وَزَرَهُ) والمعنى فيها جميعاً واحد وهو ما يُتَحَصَّن به، ويُتَجَأ إليه، ويُعْتَصَمُ به، أو يُعْتَمَدُ عليه في حَمَلِ المسؤولية وهذا ما قاله الرَّجَّاح في قوله تعالى: ﴿وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي﴾^(١)، ﴿وَكَلَّا لَا وَزَرَ﴾^(٢)، ونصُّ قوله في الآية الأولى: " فأما الوزير في اللغة فاشتقاقه من الوَزَرَ، والوَزَرُ: الجبل الذي يُعْتَصَمُ به لِيُنْجِيَ من الهلكة، وكذلك وزير الخليفة معناه الذي يَعتَمَدُ عليه في أموره، وَيَلْتَجئُ إلى رأيه"^(٣)، وقال في قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَا وَزَرَ﴾: "الوَزَرُ في كلام العرب الجبل الذي يَلْتَجأ إليه، هذا أصله، وكلُّ ما التجأت إليه وتَخَلَّصتَ به فهو وَزَرٌ"^(٤).

وهذا ما أورده الأزهرى وأضاف عليه قائلاً: "وقال غيره: قيل لوزير السلطان: وزير؛ لأنه يزر عن السلطان أعباء المملكة، أي يحمل ذلك. وقد وَزَرْتُ الشيءَ أزرُهُ ووزراً، أي حملته، ومنه قول الله جلَّ

(١) سورة طه، آية (٢٩).

(٢) سورة القيامة، آية (١١).

(٣) معاني القرآن وإعرابه، ٣/٣٥٦، وانظر: تهذيب اللغة (وزر) ١٣/٢٤٣.

(٤) معاني القرآن وإعرابه، ٥/٢٥٢.

وعزَّ: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى»^(١)، أي لا تحمل نفس آثمة وزر نفس أخرى، ولكن كلُّ يُجزى بما كَسَبَ والآثام تسمى أوزاراً؛ لأنها أحمال مُتَقَلِّة، واحدها وِزْر.

وقال الليث: رجل مؤزور غير مأجور، وقد وُزِرَ يُوَزِّرُ. وقال: مأزور غير مأجور؛ لما قابلوا المؤزور بالمأجور قلبوا الواو همزة لِيَأْتِلِفَ اللَّفْظَانِ وَيُرَدَّوَجَا"^(٢).

ومما يُعزِّزُ وجه أصل الواو في هذا المثال، أو أنها هي لغة القياس فيه - كما سبق - أن هناك من ذهب إلى أنها الأفتح، جاء في اللسان (أزَّر) ما نصّه "... ويقال وازرني فلان على الأمر، وازرني والأول أفصح".

أما مَنْ ذهب من علماء اللّغة إلى أنّ الهمزة في هذا القول هي الأفتح كما جاء في (تهذيب اللّغة) مادة (وزَّر) في قول: "... ويقال: وازرني فلان على الأمر وازرني، والألف أفصح" وكذا أكدّه ابن سيده، ونصّ على أنّ الواو فيه مبدلة من الهمزة على الشّدوذ^(٣)، فإنّ ذلك يكون إذا كان المعنى فيه هو التأييد، أو التّقوية، أو المعاونة، كما جاء في (التهذيب) أيضاً في مادة (وزر) فيما عزّي إلى الفراء من قول: "... سليمة عن الفراء: أزرْتُ فلاناً أزره أزرّاً: قوّيته، وأزرتّه: عاونته".

وكذا قاله الرّجّاج في معنى (أزري) في قوله تعالى: «أشُدُّ بِهِ أَزْرِي»^(٤)، ونصّ قوله: "ومعنى أزري، يقال أزرْتُ فلاناً على فلان إذا أعنته عليه وقوّيته، ومثله: «كزَرَخَ أَخْرَجَ شَطَأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَعْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سَوْقِهِ»^(٥)، فتأويله: أقوى به وأستعين به على أمري"^(٦). وشاهده أيضاً قول البُعَيْث^(٧):

شَدَدْتُ لَهُ أَزْرِي بِمِرَّةٍ حَازِمٍ عَلَى مَوْعٍ مِنْ أَمْرِهِ مَا يُعَادِلُهُ

وقال ابن الأعرابي فيما أورده عنه ابن منظور في معنى (الأزر) في الآية الكريمة السابقة: "الأزر: القوة، والأزر: الظهر، والأزر الضعف... قال: فمن جعل الأزر القوة، أي أشدّد به قوّتي، ومن جعله الظهر: قال شدّد به ظهري، ومن جعله الضعف، قال: شدّد به ضعفي"^(٨). وعليه فيما أرى معنى

(١) سورة الأنعام، آية (١٦٤).

(٢) تهذيب اللّغة، ٢٤٣/١٣؛ وانظر: الصّاح(وزر) ٨٤٥/٢.

(٣) انظر: المحكم (وزر) ٧٦/٩؛ واللّسان (أزر) ٩٨/١.

(٤) سورة طه، آية (٣١).

(٥) سورة الفتح، آية (٢٩).

(٦) معاني القرآن وإعرابه، ٣٥٦-٣٥٧؛ وانظر: تهذيب اللّغة(وزر) ٢٤٧/١٣.

(٧) البعيث المجاشعي: شعره، جمع وتحقيق: د. ناصر رشيد محمد حسين، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٤م/١٣٩٤هـ،

ص ٢١؛ وانظر: اللّسان (أزر) ٩٨/١ والرواية فيه (بعاجله) بدل (بعاذله).

(٨) اللّسان (أزر) ٩٨/١.

(أزري) فيما تقدّم في قول البُعَيْث.

ولعلّ هذا المعنى، أي معنى أعانه أو عاونه هو الذي حدا ببعض علماء اللّغة كابن سيده فيما تقدّم له من قول: "إنّ الواو في وزير بدل من الهمزة" يريد في (أزير).

هذا وقد ذهب ابن منظور إلى أنّ الواو في (وازرته) المُبدلة من الهمزة في (أزرتة) بمعنى عاونه هي لغة العامة^(١)، وهي لغة ضعيفة، أو رديئة، أو غير مختارة ولا فصيحة - كما سبق أن أوردنا - في أمثلة أخرى جاءت على هذا الوجه من الإبدال كقولهم: وَأَخَيْتِ ووَاسَيْتِ ووَآكَلْتِ فِي: أَخَيْتِ، وَأَسَيْتِ، وَآكَلْتِ، ومثلها الكثير من الأمثلة التي جاءت على هذا الوجه من الإبدال كقولهم مثلاً: وَآكَلْ فِي آكَل^(٢)، وَوَاخَذَ فِي آخَذ^(٣)، كما جاء في قراءة ورشٍ وحمزة: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمْ﴾^(٤)، وَتَوَخَّرَ فِي تَأَخَّرَ^(٥)، وَوَاتَيْتِهِ فِي آتَيْتِهِ بمعنى وافقته وطاوعته^(٦)، وَوَدَّنتِ فِي أَدَّنتِ^(٧)، وَوَأَجْرْتِهِ الدَّارِ فِي آجَرْتُهُ، بمعنى أَكْرَيْتَهَا^(٨)، وَوَتَّبَعَهُ فِي أَتَّبَعَهُ بِمَعْنَى وَبَّخَهُ^(٩)، وَوَهَّلْتَهُ لِهَذَا الْأَمْرِ فِي أَهَّلْتَهُ^(١٠) وَوَاوَزَيْتَهُ فِي آزَيْتَهُ إِذَا حَادَيْتَهُ، أَوْ جَلَسْتَ بِوَزَائِهِ فِي إِزَائِهِ إِذَا جَلَسْتَ قُبَالَتِهِ^(١١). وقد نُسِبَتْ هَذَا اللَّغَةَ لِأَهْلِ الْيَمَنِ - كما سبق -

(١) اللّسان (أزري) ٩٧/١.

(٢) انظر: العين (أبو) ١٤٧/٨، وتصحيح الفصح، ص ٥١١، والصّاح، ١٦٢٤/٤، والمحكم، ٨٦/٧، واللّسان، ١٢٦/١، وجميعها في مادة (أكل)

(٣) انظر: الصّاح، ٥٥٩/٢، واللّسان، ٦٣/١، والمصباح المنير، ١٤/١، وجميعها من مادة (أخذ)، والافتضاب في شرح الكتاب، ١٧١/٢

(٤) سورة المائدة، آية (٨٩). وانظر القراءة: النشّار، أبو حفص عمر بن قاسم: المكرّر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرّر، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ص ١٠٧.

(٥) راببن، تشييم: اللهجات العربيّة القديمة في غرب الجزيرة العربيّة، ترجمه وقدّم له وعلّق عليه: عبد الكريم مجاهد، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، المركز الرئيسي، بيروت، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمّان، ط ٢، ٢٠٠٢م، ص ٩٢.

(٦) انظر: العين، (أبو) ١٤٧/٨، واللّسان (أبو) ٥١/١، و(وتى) ١٥٠/١٥، واللهجات العربيّة القديمة، ص ٩٢.

(٧) تصحيح الفصح، ص ٥١١.

(٨) الصّاح، ٥٧٦/٢، واللّسان، ٥٩/١، مادة (أجر) في كليهما.

(٩) انظر: جمهرة اللّغة، ٢١٢/٣، والمحكم، ٥٢١/١٠، واللّسان، ٤٠٩/١٥، جميعها مادة (ونب).

(١٠) انظر: العين (أهل)، ٨٩/٤.

(١١) انظر: الصّاح، (أبو) ٢٢٦٨/٦، والمحكم (أبو) ١١٧/٩، واللّسان (أبو) ١٠١/١، و(وزى) ٢٠٧/١٥-٢٠٦، ابن أبيك الصفدي، صلاح الدين خليل (ت ١٣٦٢هـ/١٧٦٤م): تصحيح التصحيف وتحرير التخريف، تحقيق: السيد الشرفاوي، راجعه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، ط ١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص ٥٣٨.

وعليه فإنني أرى أنّ في كثرة أمثلة هذا الوجه من الإبدال- إبدال الواو من الهمزة- رداً على قول أبي العباس الذي ردّ فيه على من ذهب من علماء اللّغة - كما سبق أن أوردنا- إلى أنّ الواو المُحرّكة بالفتح في (وزير) مبدلة من الهمزة، إذ نصّ على أنّه: "ليس بقياس؛ لأنّه إذا قلّ بدل الهمزة من الواو في هذا الضّرْب من الحركات، فَبَدَلُ الواو من الهمزة أبعدُ". وهذا هو الوجه الثاني -المشار إليه سابقاً- الذي باعد فيه قول أبي العباس عن وجه الدّقة.

أمّا عن العلة التي حُمِل عليها وجه إبدال الهمزة من الواو فيما تقدم من أمثلة هذه الدّراسة فوجّهها عند سيبويه أنّه جاء: "لضعف الواو عوضاً لما يدخلها من الحذف والبَدَل" (١)، فأرادوا أنّ يضعوا مكانها حرفاً أجلد منها" (٢)، وأرى أنّ هذا العلة ليست بمقياس؛ لأنّ الواو رغم ما يدخلها من الحذف والبَدَل لكونها حرف علة فقد أُبدلت من الحرف الأجلد منها - كما نعتة سيبويه - وهو الهمزة، وفي الموضع ذاته فاء الكلمة، وبالحركة ذاتها أيضاً وهي الفتحة، أي على التقيض تماماً من الوجه المتقدم، بل إنّ إبدال الواو من الهمزة جاء أكثر من إبدال الهمزة من الواو - كما تقدّم - في الأمثلة التي تُسبت لغة الإبدال فيها إلى قبيلة طيء وأهل اليمن. وعلة ذلك كما ذهب من وقف على هذا الوجه من الإبدال تكمن في أنّه جاء تخفيفاً (٣)؛ لكون الواو أخفّ منها (٤)، أمّا إبدال الهمزة منها في الوجه المقابل فقد جاء لكون الهمزة أوضح في النطق من الواو.

النتائج:

وبعد: فإنّ هذه الدّراسة تَخُص في النتائج الآتية:

أولاً: إنّ إبدال الهمزة من الواو المضمومة في فاء الكلمة كقولهم أُجوه في وُجوه، وكذا من المكسورة كقولهم: إعاء في وعاء عند بعضهم كالمازنيّ -مقيسٌ مطرّدٌ بخلافه- أي إبدالها- من الواو في المفتوحة إذ أنكره علماء اللّغة، وذهبوا إلى أنّه من القليل الشاذ المقصور على السّماع؛ وذلك لخفة الفتحة فيها، لكنّه ليس محصوراً في الأمثلة الثلاثة المتمثلة في قول: أحد، وأناة، وأسماء - مع عدم دقّته في مثال (أناة) - في وَحَدَ وَوَنَاة، وَوَسْمَاء كما ذهب العُكْبَرِيُّ، بل إنّ هناك أمثلة أخرى وقفت عليها الدّراسة كقولهم: أبلّة، وأبّخه وأخبيهم، وأجّ، وأقطه، والأجنّة، وأجم، وأزير، في وبلّة، ووَبَّخَهُ ووَخَّيهم، ووَجَّ، ووَقَطَهُ، والوَجْنَة، ووَجَم، ووَزِير.

(١) الكتاب، ٤/٣٣١.

(٢) المصدر السابق، ٤/٣٣١.

(٣) انظر: العين (أبو) ٥٧٦/٢، اللسان (أسا) ١٩/١، و(أخا) ٦٨/١.

(٤) انظر: اللباب، ٢/٢٩٢.

ثانياً: إنَّ الهمزة في مثال (أناة) - كما نوهنا فيما تقدّم - ليست بمبدلة من الواو كما ذهب كثير من علماء اللغة وعلى رأسهم سيبويه، بل هي أصل قائم برأسه كحال الواو فيه، أي في (وناة)؛ وذلك لوروده في مادتي (أني) و(وني) في كثير من معاجم العربية، وبتصاريدها اللغوية من ماضٍ، ومضارعٍ، واسم فاعل، ومصدر. إضافة إلى الاستعمال اللغوي الوارد بهاتين المادتين، بل إنَّ كثرة استعمال صيغة (أناة) بالهمز على وجه التحديد في فصيح كلام العرب، وأخصُّ في هذا المقام الشعر، وندرة استعمال (وناة) بالواو، إذا لم أقف على شاهد حيّ استعملت فيه هذه اللغة - ما هو إلا دليل على أنَّ الهمزة فيه - كما سبق القول - أصل قائم برأسه. وكذا الحال في مثال (ألقي) بمعنى الجنون أو الكذب، فالهمزة فيه لغة قائمة بذاتها كحال الواو كما ثبت بالأدلة التي سيقت في هذه الدراسة.

ثالثاً: إنَّ الهمزة في مثال (ألي) واحد الآلاء بمعنى النعم ليست بمبدلة من الواو أيضاً كما ذهب ابن الأعرابي فيما أورد في اللسان، بل إنَّها فيه هي الأصل، ومن قاله بالواو (ولّي) فقد أبدلها من الهمزة.

رابعاً: إنَّ الواو في مثال (وزير) هي الأصل فيه، وهي لغة القياس، كما أكّدت الدراسة وليست بمبدلة من الهمزة كما ذهب بعض علماء اللغة.

خامساً: إنَّ الذي يُحدّد كون الهمزة مبدلة من الواو أو العكس في بعض الأمثلة هو المعنى اللغوي الوارد فيها كما في مثال: وَخَيْتُ وَخَيْكَ وواخَيْتُكَ فإذا كان بمعنى قَصَدْتُ قَصْدَكَ، أو تَحَرَّيْتُكَ أو تَيْمَمْتُكَ فإنَّ الواو هي الأصل فيه، ومن قاله بالهمز أي أَخَيْتُ أَخِيكَ، وَأَخَيْهِمْ، وَأَخَيْتُكَ فقد أبدلها من الواو. أمّا إذا كان بمعنى (الأخ) بالنسب، والذي مثناه أخوان، وجمعه إخوان، وإخوة، وأخوة فإنَّ الهمزة تكون فيه هي الأصل، ومن قاله بالواو أي (واخَيْتُكَ) مثلاً فقد أبدلها من الهمزة. وعليه القول أيضاً في مثال: وَازَرَهُ يُوَازِرُهُ، وَازَرَهُ يُوَازِرُهُ، فإنَّ كان بمعنى تَحَصَّنَ به، والتجأ إليه، أو اعتصم به فإنَّ الواو هي الأصل فيه - ومنه أخذ مثال وزير كما جاء في هذه الدراسة - والهمزة مبدلة منها، أمّا إذا كان بمعنى عاونته فإنَّ الهمزة هي الأصل فيه، والواو مبدلة منها على لغة أهل اليمن، أو طيء، وعليه قولهم مثلاً: وَاكَلْ، وَتَوَخَّرْ، وَوَتَّبَهْ فِي آكَلْ، وَتَأَخَّرْ، وَأَنْبَهْ، كما جاء في هذا الدراسة.

وَبَعْدُ فَاللهُ أَسْأَلُ أَنْ أَكُونَ قَدْ وَفَّقْتَ فِيمَا آتَيْتُ فِي هَذِهِ الدِّرَاسَةِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.